جامعة المنصورة
كلية التربية

فعالية برنامج تدريبي قائم على الأنشطة الفنية في خفض أعراض اضطراب قصور الانتباه وفرط النشاط لدى الأطفال ذوى الإعاقة العقلية البسيطة

إعداد
الباحثة/ مروة جمال إبراهيم مطر

إشراف

أ.د/ صلاح الدين إبراهيم معوض
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/ مهنى محمد إبراهيم غنايم
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١١٨ – ابريل ٢٠٢٢

واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر

مروة جمال إبراهيم مطر

المقدمة:

يكتسب التعليم أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع باعتباره الطريق الوحيد لإحداث التطورات والاقتصادية والثقافية والعلمية؛ حيث يعد من أهم مؤشرات التنمية البشرية ويمثل استثمارًا لرأس المال البشري من خلال تحقيق الإنجازات العلمية وخلق المعرفة وتنمية المهارات من خلال تعليم وتدريب الطلاب، والسعي لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية.

وتعتبر الجامعات من أكثر المؤسسات اهتمامًا بكل من البحث العلمي والمعرفة والتدريب والتطبيق الميداني والذي يسعى إلى إعداد الأجيال وتأهيلهم تأهيلًا سليمًا جيدًا لذلك فقد ازدادت أهمية الحاجة إلى تطوير نظام تعليمي جديد سواء على مستوى مؤسسات التعليم الجامعي أو مستوى المدارس بمستوياتها المتنوعة بالإضافة إلى تزايد أهمية المهارات والمعارف وتطور مجتمع المعرفة وتماشيًا مع التغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين ديفيد (David, H. Frank, L. & Richard, M، ٢٠٠٣، ١٢٨٠).

ويعد التعليم الجامعي من أهم العوامل الرئيسية في التأثير على التغيرات المجتمعية نظرًا لقدرته على المساهمة في صياغة عمليات صنع القرارات جيدة في كافة مجالات المجتمع الحديث في التعليم والأعمال السياسية والتجارية والعلوم وقد زاد التعليم الجامعى على مر السنوات زيادة كبيرة ليس فقط من أجل تعزيز المعارف الأكاديمية ولكن ايضا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٧، ١٦٩، Shen and Browne).

فالتعليم الجامعي هو المسئول عن تزويد المجتمع بكافة احتياجاته من كفاءات بشرية عالية المستوى في كافة المجالات، و هو أيضًا أداة المجتمعات في تطوير التقنيات لخدمة الأهداف المطامح الاجتماعية واستعاد بمعطيات التقدم العلمي و قيادة عمليات التغير الاجتماعي والثقافي وبذلك يلعب التعليم الجامعي دورًا كبيرًا ورئيسًا في تحديد مستقبل الأفراد، وذلك بالنظر إلى كون التعليم الجامعي الجيد يعتبر شرطًا ضروريًا للتكاثر المعرفي والازدهار وحركة التطوير والبحث بالإضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم الجامعي في المهن المتنوعة، وتعاني أنظمة التعليم

الجامعي في أي دولة من دول العالم بالكثير من الصعوبات والمشكلات تؤثر في مستوى العملية التعليمية وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم وإن تنوعت بالطبع درجة تأثير هذه المشكلات والصعوبات من دولة إلى أخرى ويواجه التعليم الجامعي في القرن الحالي الكثير من المتغيرات العالمية وذلك نتيجة الطفرة الهائلة في مجالات التقدم التكنولوجي والبحث العلمي (لؤلؤة الفراج، ٢٠٢١، ١٣٠).

كما تعد قضية التمويل قضية محورية تقف وراء العديد من المشكلات التي ترتبط بنظام التعليم الجامعي بوصفه أحد المدخلات الأساسية المسؤولة عن مستوى كفاءته وفعالية النظام إذ أن نسبة المخصصات المالية المحددة لنظام التعليم العالي تؤثر في كافة مكونات المنظومة الجامعية و لذلك ارتبط التعليم الجامعي في مجتمعات العالم بمدى قدرة تلك المجتمعات على توفير الأموال اللازمة لصدق متطلبات العملية التعليمية فكلما كان التمويل كافيًا كان النظام الجامعي جيدًا وهكذا ينبغي أن يكون ويظهر أثر التمويل إذا ما عانت مؤسسات التعليم الجامعي في تحقيق تلك الأعمال والطموحات التعليمية المنتظرة بما هو متاح لها من مخصصات ماليه بالموازنات العامة للدوله وينعكس ذلك بطبيعه الحال في عجز تلك المؤسسة عن مواكبة التغيرات المحيطة بها (أميرة مصطفى، ٢٠٢١، ٧٢).

مشكلة الدراسة:

في عالم متغير يسوده التطور والنمو والمعرفة والتطور التقني والتكنولوجي الذي أصبح تأثيرها كبير على كافة مناحي الحياة التي يعيشها الفرد أصبحت قضية تمويل التعليم تعد من أهم القضايا التي تشغل بال الحكومات ورجال الاقتصاد والتربية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهناك الكثير من الدراسات الاجنبية والعربية التي اهتمت بالعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم بكونه الورقة الرابحة في العالم المعاصر، كما أنه لم يعد يُنظر إلى العملية التعليمية بأنها مجرد خدمة ترفيهية اجتماعية فقط بل أصبح استثمارًا يهدف إلى تحسين مستوى حياة الفرد وتطور المجتمع والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام (جودت سعادة، ٢٠٢١، ٢٨).

وتلبية لذلك تتلخص مشكلة البحث الحالي في عرض واقع تمويل التعليم الجامعي من خلال التساؤلات التالية:

١- ما واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر؟

٢- ما التحديات التي يواجهها تمويل التعليم الجامعي في مصر؟

٣- ما مقترحات تمويل التعليم الجامعي في مصر؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تعرف واقع تمويل التعليم الجامعي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المثارة لتشمل:

١- التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر.

٢- تحديد التحديات التي يواجهها تمويل التعليم الجامعي في مصر.

٣- تحديد بعض المقترحات لتمويل التعليم الجامعي في مصر.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في عدد من النقاط منها:

- طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، فهو من الموضوعات التي تساهم بشكل كبير في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق متطلبات الجامعة في ضوء التطورات والتغيرات الراهنة.
- الاهتمام البالغ بقضية تمويل التعليم الجامعي في البحوث والدراسات الأجنبية، نظرًا لما تمثله من أهمية واضحة في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي.

منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة الحالية، وذلك لملاءمته لموضوع الدراسة والقضية المعالجة فيه؛ حيث يتناول البحث واقع تمويل التعليم الجامعي، وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى عرض بعض المقترحات التي تساعد في تمويل التعليم الجامعي، وكل ذلك من خلال الأدبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي اهتمت بقضية تمويل التعليم الجامعي.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل أهم مصطلحات الدراسة فيما يلي:

١- تمويل التعليم الجامعي:

تعرف الباحثة تمويل التعليم الجامعي إجرائيا بأنه الطريقه او المصدر الذي يتم عن طريقه دعم التعليم وتوفير مصادر ماديه يحتاجها مختلف الآليات والطرق سواء كانت من خلال الجامعة أو المؤسسة أو من خلال الجهات المنظمة الموجودة داخل الدولة.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (إبتسام الماجد، ٢٠١٨). بعنوان "تصور مقترح بدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة" هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والكشف عن معوقات تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والوقوف على متطلبات تطوير تمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والتعرف على أبرز التجارب العالمية والعربية والمحلية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة، والوصول إلى تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة وهي (الاستبانة)، وأشارت النتائج إلى أن التمويل في الجامعات السعودية يعاني من وجود بعض المعوقات في واقع مؤسسات التعليم الجامعي، وأشارت إلى أهمية المتطلبات الإدارية لتطوير تمويل التعليم في الجامعات السعودية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

٢. دراسة (سيناء العقيل، ٢٠١٩). بعنوان "حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي" هدفت الدراسة إلى الاستفادة من إستراتيجيات تحسين كفاءة التمويل بالجامعات الأوروبية في تنويع مصادر التمويل، وتحسين الكفاءة المالية لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة. استخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي، و رصدت الدراسة واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي بالمملكة، ومتطلبات تحسين كفاءتها المالية. وفي ضوء إستراتيجيات تحسين كفاءة التمويل بالجامعات الأوروبية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لوزارة التعليم والجامعات السعودية والبحوث المستقبلية.

٣. دراسة (عبدالجواد بكر، ٢٠١٩) بعنوان "تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة "هدفت الدراسة التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة من خلال، رصد مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري، التعرف على أهم الموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي المصري، التوصل إلى مجموعة من المقترحات لتمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة، واستخدم البحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج البحث، تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع. يتم تمويل التعليم الجامعي

عن طريق مصادر أساسية وأخرى ثانوية، وتأتي الجامعة المنتجة كإحدى الصيغ المطروحة للموارد البديلة لتمويل التعليم الجامعي، يليها الوقف، ثم الكوبونات التعليمية، والكراسي البحثية. ومن أهم توصيات البحث اقتراح مجموعة من الإجراءات لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري، واستثمار وتوظيف كافة موارد الجامعات للحصول على موارد مالية إضافية، تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم الجامعي، ومتطلبات تطبيق صيغة الكوبونات التعليمية، والكراسي البحثية بالجامعات المصرية.

٤. دراسة (خالد الدهمش، ٢٠١٩). بعنوان "تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية (٢٠٣٠)" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، ومن ثم وضع التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج منها أن الجامعات السعودية تعتمد اعتمادا كليًا وأن اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنويع تمويلها على ميزانية الدولة، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تمويل الجامعات، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في تمويل الجامعات والاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتركيز على الأبحاث التطبيقية و استثمارها في تمويل الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٥. دراسة (أحمد الركبان، ٢٠١٩). بعنوان "بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية" قامت الدراسة على تحقيق هدف رئيس وهو: بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على كافة أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (١٧١) ما بين عمداء كليات، ورؤساء العمادات والأقسام والمكاتب والمراكز الخدمية بالجامعات الأهلية، واستجاب منهم (١٢١) من إجمالي مجتمع الدراسة، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها: أن هناك حيادية بين أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، ومن مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية السعودية القطاع الخاص، يليها الجامعة المنتجة، ثم الخدمات التعليمية.

٦. دراسة (السيد جمعة، ٢٠٢٠). بعنوان: "التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات" هدف البحث إلى الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وتحديد

المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ به في التعليم الجامعي، وبيان المعايير المستخدمة في قياس مدى استدامة تمويل التعليم الجامعي، وعرض إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية، واقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة. واستخدم البحث المنهج الوصفي. وتوصل إلى عدة نتائج منها: أنه يجب على التعليم الجامعي في ضوء الضغوط الاقتصادية وزيادة الطلب الاجتماعي عليه الأخذ بخيارات التمويل المستدام. وأن التمويل المستدام يستهدف تنويع مصادر التمويل؛ لكي تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها، وبقائها، ونموها حاليا ومستقبلا. كما أن تحقيق التمويل المستدام يتطلب تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقلال الإداري والمالي التام؛ ليتسنى لها تفعيل خياراته، والاستفادة القصوى من بدائله. ويظل التمويل الحكومي أحد ركائز تمويل التعليم الجامعي، ويمكن تعظيم الفائدة منه من خلال زيادة ميزانية التعليم الجامعي، وترشيد الإنفاق، وتقليل الهدر، وإحداث توازن بين موازنات الجامعات، وتدبير موارد مالية إضافية. ويستند تفعيل التمويل المستدام على خيارات للتمويل تحقق الكفاية، الكفاءة، والعدالة.

٧. دراسة (ياسر المهدي،٢٠٢٠) بعنوان: "تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان". هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة من القيادات الإدارية العاملين بها، وتناولت الدراسة التحديات التشريعية، والبشرية، والتكنولوجية، والمادية، مع بيان مدى الاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في التحديات التي تواجهها، ومدى تأثير اختلاف جنس القيادات الإدارية، ونوع المؤسسة من عينة الدراسة على تصورها لهذه التحديات، وصولا إلى تقديم مجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان. وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم توظيف منهج البحوث الوصفية، وتم تطبيق الاستبانة التي تم إعدادها في ضوء مراجعة الأدبيات للكشف عن التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها. وكشفت الدراسة أن أقوى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها هي: التحديات المادية، يليها التشريعية ثم التكنولوجية، وكان أقلها التحديات البشرية. وتمثلت أبرز التحديات المادية التي تواجهها هذه المؤسسات في: ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم

العالي، وقلة الدعم المالي من المجتمع المحلي لهذه المؤسسات، وقلة فاعلية الوحدات الاستثمارية في تحقيق التمويل الذاتي لها، وضعف الاستفادة من الوقف الإسلامي كمصدر لتمويل، وقلة استثمار المؤسسات لمبانيها ومنشآتها لتحقيق عائد مادي إضافي. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في جميع أنماط التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها طبقا لاختلاف جنس عينة الدراسة، ونوع المؤسسة، وانتهت الدراسة بمجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان

٨. دراسة (أميمة مصطفى، ٢٠٢١) بعنوان "رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء" هدف البحث إلى تطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، من خلال طرح رؤية مقترحة لكيفية تطبيق تلك الصيغة التمويلية على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا السياق، وبما يتلاءم مع السياق الثقافي للمجتمع المصري. استخدم البحث المنهج الوصفي من خلال طرح رؤية مقترحة من شأنها تطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، استنادا إلى تحليل أدبيات البحث، وتحليل الخبرات الرائدة في هذا المجال، وتشخيص الواقع المصري وظروفه وإمكاناته، والاستجابة لآراء أساتذة التخصص الذين أسهموا بشكل فاعل في تحكيمها، ومن ثم في صياغتها بصورتها النهائية.

٩. دراسة (لولوة الفراج، ٢٠٢١) بعنوان " تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول" هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل. تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وتكونت أداة الدراسة من استبانة وزعت على العمداء والوكلاء لجميع الكليات بجامعة شقراء، واشتملت على محورين هي: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل، بينت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في جامعة شقراء في المملكة العربية السعودية هي اعتماد الجامعة على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية. كما أن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي ولإداري

في جامعة شقراء، واستثمار الصناديق المالية بها، وترويج البحوث العلمية وتسويقها وتشجيع الابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية، وتنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية، وإنشاء علاقات تعاونية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية. وقد أوصت الدراسة بمنح الجامعة الاستقلال الإداري وتبني صيغة الجامعة المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي لها.

١٠. دراسة (جودت سعادة، ٢٠٢١) بعنوان "واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والكشف عن التحديات التي تقف عائقاً دون ذلك. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استعراض الواقع ذاته، ثم تحليل البيانات والمعلومات باتباع أسلوب تحليل المضمون. وقد أظهرت النتائج ما يأتي: حظي تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان باهتمام كبير، وأثبتت الدراسة بأن دور الجهات الخاصة في تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي ضعيفاً للغاية لا يتعدى نسبة ١٠% فقط، ويظل الإنفاق الحكومي على التعليم في ارتفاع سنوي، وهو يمثل خمس الميزانية التي تخصصها الحكومة لجميع القطاعات الأخرى للدولة، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بأن تكون هناك شراكة حقيقية في تمويل التعليم يتم تبنيها من جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص، وذلك من خلال الدعم والقروض الميسرة من طرف الشركات والمجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات يتضح أن الدراسة تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في تشابه المنهج المستخدم في الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة وهو المنهج الوصفي واتفقت مع بعض الدراسات حول أهمية تمويل التعليم الجامعي، وعرض لبعض معوقات وتحديات تمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى بعض المقترحات اللازمة لتمويل التعليم الجامعي.

واختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها ترصد واقع تمويل التعليم الجامعي، وأهمية التمويل بشكل عام دون تحديد جامعات محددة.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى عرض بعض المقترحات التي تساعد على تمويل التعليكم الجامعي.

وسوف يتم معالجة البحث الحالي من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: واقع تمويل التعليم الجامعي

يعتبر التمويل أحد المرتكزات الرئيسية التي تستند إليها الجامعة لمواجهة أعبائها ولهذا يواجهها التعليم الجامعي قضية رئيس تتمثل في كيفية الوفاء بمتطلبات الأفراد للحصول على حقهم في التعليم وإتاحة ابو الفرص المتساوية لهم و مواجهه الصعوبات والمتطلبات الحالية والمستقبلية التي يفرضها عليهم الواقع المعاصر إقليميا وعالميا على موارد مالية تعتبر محدودة يبقى عاجزا عن تلبية تلك المتطلبات التعليمية والوفاء باحتياجات الأفراد في التعليم (السيد علي جمعه، ٢٠٢٠، ٦٠).

ويعد التمويل من العناصر الهامة في منظومة التعليم الجامعي نظرا لما يتمتع به من قدرة على توفير مستلزمات بشريا وماديا اللازمة لتحقيق الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي في عند الدراسة واقع نظام تمويل التعليم الجامعي نجد أن نسبة الانفاق على التعليم لا تتناسب مع التزايد الأعداد وارتفاع الأسعار ها وما ترتب عليه من تكدس للطلاب و انخفاض كفاءة التعليم ووضع في الإنتاجية فمن المعروف إن الإنفاق على التعليم الجامعي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على ما تخصصه الدول من موارد ونسبة قليلة للغاية من المساعدات الخارجية (أشرف سيف الدين، ٢٠١٥، ٥٩٢).

إن قضية تطوير التعليم الجامعي ورفع كفاءة وتحسين مستوى وحسن استثماره والتحكم في تكلفته وزيادة العائد الاقتصادي في الشأن التعليمي من القضايا المهمة للدولة حيث يقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الأهداف المنشودة والآمال والطموحات المتوقعة منهم وقد تتخلى بعض الدول عن بعض المشروعات التربوية نتيجة ضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيته (سيد جمعه، ٢٠٢٠، ٧٣).

وتتنوع مصادر التعليم الجامعي في السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع كما تتنوع أيضًا مصادرة تبقى للنظر المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه انتقائيًا او مفتوحا موجهه لحاجات الفرد أم لمتطلبات المجتمع متاح لمساهمة القطاع الخاص استثماراته أم

مقتصرًا على القطاع العام كما يمكن تقسيم مصادر التعليم الجامعي أيضًا إلى مصادر رئيسية تشمل التمويل الحكومي ومصادر أخرى ثانوية تشمل مصادر داخلية وأخرى خارجية ويقصد من مصادر الرئيس التمويل الحكومي الذي يعتمد على الضرائب والرسوم والمصروفات كتقسيم المصادر الثانوية إلى مصادر داخلية مثل الجهود الذاتية من قبل الأفراد والمصادر الخارجية مثل الهيئات و المنح الدراسية والقروض والإعلانات التى تقدم من الهيئات والدول او الافراد للتعليم الجامعي (أشرف سيف الدين، ٢٠١٥، ٥٩٢).

متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر:

- إعفاء المؤسسات من بعض الضرائب وفقًا لقوانين الدولة مقابل تمويلها لبعض البرامج التعليمية.
- فرض الضرائب خاصة بالتعليم الجامعي على المؤسسات المستفيدة من مخرجات التعليم الجامعي مثل الشركات والمصانع.
- تصميم صناديق للتعليم الجامعي داخل القطاع الخدمي مثل المياه الكهرباء النقل والمواصلات التابعه للدولة.
- تخصيص جزء من إيرادات لصالح التعليم الجامعي.
- تقديم برامج توعية في وسائل الإعلام المتنوعة تتناول الواقع الذي يعاني منه نظام التعليم الجامعي و ضعف قدرة الحكومة على تمويله وتحمل كافة النفقات.
- تقديم خطة عمل لتوضيح آليات جمع الأموال ووسائل الاستفادة منها والإعلان عن ذلك للجميع.
- إنشاء نظام وكافئ لفرض الرسوم مثل تقديم منح دراسية للطلاب.
- إنشاء هيئة مسئوله عن تقديم القروض تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات.
- تقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين في المراحل الجامعية الأولى.
- تقديم منح دراسية في التخصصات التي تخدم البلد للطلاب.
- ضرورة مساهمة الشركات والبنوك في تقديم منح دراسية لطلاب التعليم الجامعي.
- الاستفادة من الوحدات ذات الطابع الخاص مثل المطابع في فتح قنوات للتعامل مع من يرغب فى طبع اي متابعات داخلة بما لا يخل بعمل الجامعة الأساسي، وكذلك ورش الجامعة يمكن الاستفادة منها في تنفيذ بعض برامج العمل المشتركة بين الجامعات

والمصانع في أوقات غير العمل وكذلك وحدات التحاليل الدقيقة والمعامل التجارية الإحصائية (أحمد إبراهيم، جمال أبو الوفا، فاطمه صادق، ٢٠١٩، ٣٠٣).

بعض المشكلات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي: (مروة بلتاجي، ٢٠١٥، ١٨)، (هناء القرشي، ٢٠١٤، ١٨، ١٩)

١- عدم كفاءة وعجز الموارد المالية الحكومية:

تتطلب مؤسسات التعليم الجامعي في أي مكان من العالم موارد مالية حتى تحقق غاياتها بكفاءة، وهذه المتطلبات المالية تتزايد كل عام حتى تتمكن المؤسسة من تطوير برامجها وأبحاثها، وتواجه الكثير من الدول مشكلات كثيرة في توفير الموارد المالية وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم الجامعي، وتظهر المشكلة بصورة أكثر وضوحاً في الدول النامية التي اعتمدت بشكل رئيس علي الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم الجامعي، لذلك فإن مشكلة كفاءة التمويل الحكومي للتعليم الجامعي تكمن في صعوبة الجمع بين كفاية التمويل وبين تكافؤ الفرص في الحصول علي التعليم.

٢- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم الجامعي:

لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي ضعيفاً باستثناء بعض الحالات مثل مساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض مؤسسات التعليم الجامعي، وبالتالي فإن تمويل التعليم الجامعي مازال معتمداً على مصدر رئيس للتمويل، غالباً ما يكون الموازنة العامة للدولة دون الاستعانة بالموارد الخاصة الأخرى، كما يعتمد التعليم الجامعي في أغلب الدول النامية أساساً على التمويل المقدم من جانب الحكومة، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة.

٣- محدودية التمويل الخارجي و التمويل الذاتي في شكل قروض خارجية أو منح، ومحدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة:

يعد التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي ضئيلاً؛ حيث يتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي مثل رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات والأنشطة الطلابية ورسوم الحصول على شهادات التخرج، وهي عبارة عن مبالغ رمزية، وتعاني مؤسسات التعليم الجامعي من ضعف ومحدودية التمويل الخارجي الممنوح لها سواء في شكل قروض أومنح، ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة بالتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها، أي أنه في نهاية الأمر يعد مورداً ثانوياً مشروطاً بشروط معينة.

كما حددت (الحربي، ٢٠١٧، ٦٣) أساليب تمويل التعليم من خلال الآتي:

١- التمويل العام:

وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم ويشير إلى تحمل الدولة تمويل التعليم بجانب دفع كافة تكاليف العملية التعليمية عن طريق ميزانيات محددة.

٢- التمويل الخاص:

ويشير إلى أسلوب من أساليب التمويل والتي تتمثل في تحمل المجتمع الإنفاق على تكاليف تعليمهم من خلال دفع الطالب لرسوم الخدمات التي يحصل عليها من المؤسسة التعليمية.

٣- التمويل المختلط:

وهي ضيغة تمويلية تجمع بين التمويل الخاص والتمويل العام للتعليم، حيث تتكفل الدولة بتوفي الخدمات التعليمية بالإضافة إلى قيام الطلاب بتحمل دفع الرسوم لقاء هذه الخدمات.

سبل التمويل الحديثة:

يمكن أن ننظر إلى طرق التمويل الحديثة من خلال آليات تسمح بتعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية المتاحة عن طريق اشراك سوق راس المال الاجنبي والمحلي او من خلال اشتراك المواطن او تطوير صور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال الوسائل التالية:

- **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:**

زيادة عمليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الكثير من دول العالم خلال العقدين الاخيرين بالنظر الى نجاحها في تمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة وإدارتها وبنائها وتشغيلها وكذلك في القطاع التعليمي كما تطورت الشراكة عن طريق الكثير من أشكال التعاون من مثل عقود الإدارة والتأجير والامتياز وغيرها وتتميز هذه الآلية بالشفافية والمرونة والكفاءة بالمقارنة مع الخصخصة

- **السندات الاجتماعية:**

وهي تشبه آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص ولكن تقوم في المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية على غرار التعليم وتقوم هذه السندات بتمويل الخدمات المراد تمويلها ولا يتم السداد إلا بعد قياس الآثار على أرض الواقع.

- **تمويل جماعي:**

يتم التمويل الجماعي من خلال تمويل المشاريع عن طريق جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد المواطنين في الغالب يتم التمويل من خلال الانترنت او من خلال القطاع المصرفي وهناك ثلاثة انواع اساسية للتمويل الجماعي وهي أسهم التمويل الجماعي عن طريق بيع حصة في المشاريع التعليمية مقابل التموين وقروض التمويل الجماعي مثل الاقتراض البنكي وتمويل جماعي مبني على المكافأة بمعنى التبرع مقابل تلقي مكافأة ليست مادية ومادية يمكن أن تتمثل في منحة دراسية للأبناء.

- **إنشاء هيئة وطنية لتمويل التعليم:**

حيث تساهم على غرار بريطانيا والتي تسعى لتنظيم آليات التمويل المشتركه والمبتكرة حيث قامت هذه الهيئة عام ٢٠١٠ بتجديد ٤٦ مدرسة عن طريق آلية مبتكرة تسمى AGGREGATOR سمحت بجمع ٧٠٠ مليون جنيه عن طريق التمويل البنكي والأسواق المالية (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠٢١، ١٠٥، ١٠٦).

مصادر تمويل التعليم:

وتقدم بعض الدراسات بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي ومنها دراسة (جودت سعادة، ٢٠٢١، ٤٢، ٤٣)، و دراسة (لينا صبيح، ٢٠٠٦، ١٦٤)؛ حيث قدمت تطورا مقترحًا للمؤسسات التي يجب أن تشترك في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان وهي كالآتي:

١- الحكومة، وتعد الحكومة هي الأقوى والعنصر الرئيس في مسألة تمويل التعليم لذلك يجب عليها أن تقوم بعمل الكثير من الأمور حتى لا يكون كل العبء عليها ومن بين الأمور التي يجب أن تقوم بها ما يأتي:

- تشجيع الإدارة الذاتية للجامعات
- تقديم الدعم للمؤسسات على أثاث ضمان الجودة
- العمل على تفعيل الوقف التعليمي
- التركيز على الجامعة المنتجة
- تطبيق مبدأ المساءلة او المحاسبة على العاملين في مؤسسات التعليم الجامعي

٢- القطاع الخاص:

- تسهيل اجراءات الاستثمار في التعليم
- الإكثار من القروض بدون فوائد
- التوظيف على أساس التعليم في الجامعات
- تخصيص نسبة من الارباح لدعم العملية التعليمية في الجامعة
- الاستثمار لدعم المشروعات البحثية

٣- القطاع الاهلي:

- تشجيع على إنشاء ودعم العديد من الصناديق الأهلية
- التشجيع على زيادة المساهمات من ذوي رؤوس الأموال
- تخصيص المشروعات البلدية لدعم التعليم.

٤- دور المؤسسات التعليمية:

- استثمار الجامعة في العديد من القطاعات الاستثمارية.
- الاهتمام بالجامعات المنتجة التي تقوم بالربط بين النظرية والتطبيق والنظر إلى التعليم الجامعي كمنظومة متكاملة.
- الشراكة في الجامعة ذاتها؛ حيث تتمثل أهدافها في الاستثمار بالتعليم، وتنظيم التأهيل والتدريب ودعم عمليات التغيير بالإضافة إلى تحقيق المنافسات المختلفة، وغرس قيم الانتماء والولاء لدى الموظفين وتوفير الاحتفاظ بالموظفين والأمن الوظيفي.

كما توصلت دراسة جودت سعادة إلى أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي، ومنها: (جودت سعادة، ٢٠٢١، **.(44**

- عدم تأهيل الكوادر بطريقة تؤهلهم من التأقلم مع التقنيات وتطورات التكنولوجيا الحديثة.
- الهدر التعليمي، و مركزية التمويل.
- الطبيعة الجغرافية مترامية الأطراف.
- التأثير الاقتصادي العالمي.

وقدم كلًا من (مروة بلتاجي، ٢٠١٥، ١٩: ٢١)، (محمد الدحام، ٢٠١٩، ٢٦) بعض البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي:

ينبغي إتباع بعض السياسات لزيادة الموارد المالية الحكومية المخصصة لقطاع التعليم الجامعي وتحسين كفاءته بالإضافة إلى البحث عن بدائل أخري غير حكومية، وبشيء من التفصيل يمكن إجمال المسارات الجديدة لتمويل التعليم الجامعي في الآتي:

المسار الأول: إتباع السياسات لزيادة الموارد المالية الحكومية من خلال زيادة حصة التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ووضع آليات مناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفقاً للأولويات.

المسار الثاني: زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي عن طريق تطوير الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية في إدارات التعليم المتنوعة، وكذلك ربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص، وتشكيل لجان مشتركة بين القطاعين الخاص والحكومي، و حث رجال الأعمال علي إنشاء المؤسسات التعليمية وخلق بيئة تنافسية لتقديم خدمة تعليمية متميزة.

المسار الثالث: زيادة مشاركة المجتمع الأهلي والمدني في دعم الجهود الحكومية، ومساهمة رجال الأعمال، وتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم عن طريق المبادرات الشعبية للمشاركة، وتوفير المنح الدراسية للطلاب.

المسار الرابع: ترشيد مبدأ مجانية التعليم المتاح للجميع من الأغنياء والفقراء، فبمراجعة موازنة بعض الجامعات الأمريكية، نجد أن المخصصات المالية لكل جامعة تأتى من مجموعة من المصادر، منها الموازنة الفدرالية، وموازنة الولاية، والتي تشكل حوالي الربع فقط، بينما ثلاثة أرباع المخصصات المالية تأتى من مصادر أخرى كالرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب، والتبرعات والوقفيات الاقتصادية والخدمات البحثية، والمدن والمستشفيات الجامعية، فإذا كانت الولايات المتحدة تفرض رسوماً على طلابها.

المسار الخامس: السعي إلى نموذج الجامعات المنتجة، من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة، وتقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية إلى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر لها موارد إضافية، فالجامعة بذلك تتحول إلى بيوت خبرة تمد المجتمع الزراعي والصناعي والخدمي بكافة الخبرات والخدمات التي يحتاجها.

المسار السادس: الاعتماد على صيغ جديدة للتعليم مثل التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والمناهج الإلكترونية، فكلها تتيح فرصة التعليم الجامعي أمام الطلاب العاملين، ويوفر هذا النوع من التعليم على الطالب تكاليف الإقامة والانتقال؛ حيث تحل الصورة التفاعلية بين الطالب والمناهج محل الصورة التقليدية للتعليم بالإضافة إلى تسويق خدمات التعليم الجامعي لجذب الطلاب الوافدين وتسهيل إجراءات تسجيلهم في الجامعات، وذلك عن طريق التوسع في البرامج المتنوعة.

المسار السابع: تقديم قروض للطلبة من خلال بنك الطلبة، وتأسيس صندوق لتمويل التعليم.

المسار الثامن: فرض ضريبة باسم ضريبة التعليم الجامعي، عن طريق فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك، أي فرض رسوم على جميع الأعمال والمهن التي تدر أرباحاً على أصحابها، هذا بالإضافة إلي تشجيع المشروعات المختلفة على منح الهبات لمؤسسات التعليم العالي من خلال إعفاءات ضريبية مغرية.

المسار التاسع: تساعد أموال الأوقاف في تمويل التعليم الجامعي في العديد من الدول.

المسار العاشر: تمويل التدريب المهني والتعليم الفني جزئياً بواسطة الحكومات، ولكن معظم التمويل يأتي من الجهات المستفيدة، ممايساعد على إعطاء المستفيدين دوراً هاماً في إعداد برامج التدريب و الدراسة بما يحقق متطلبات سوق العمل.

المسار الحادي عشر: الاستفادة من القروض الدولية والمنح، وينبغي على الدول المانحة والوكالات التمويلية أن تسعي إلى تحقيق زيادة في المساعدات التي تقدمها، واعتماد نظم تراعي خصائص كل بلد.

وكذلك إعادة النظر في بعض اللوائح الجامعية التي تعطي الطالب فرصة البقاء على مقعد الدراسة مدة فصلًا دراسيًا وهذا يمثل هدر تعليمي مكلف على المؤسسة الجامعية.

توصيات ومقترحات البحث:

التوصيات:

١- التأكيد على وضع استراتيجية تمويلية محددة الأبعاد وواضحة من قبل الوزارة.
٢- ضرورة إتاحة فرصة عمل قروض للطلاب من قبل البنوك.
٣- دعم البحث العلمي من قبل الدولة.

٤- تفعيل الدور الإنتاجي للجامعات وفرصة تمويلها ذاتيًا من خلال المنتجات ومخالطة السوق المحلي.

٥- ضرورة تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال على المساهمة في تمويل ودعم الجامعات.

٦- ضرورة التوعية بأهمية الحد من أنواع الهدر المختلفة مثل زيادة العمالة الإدارية.

٧- زيادة نصيب التعليم من الإنفاق العام.

٨- مشاركة منظمات المجتمع من خلال التبرعات.

٩- التوسع في قبول الطلاب غير المصريين مما يساعد على زيادة موارد الجامعة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. أحمد، أحمد إبراهيم، محمد، فاطمة السيد صادق، و أبو الوفا، جمال محمد. (٢٠١٩). متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا. مجلة كلية التربية: جامعة بنها - كلية التربية، مج٣٠، ع١٢٠ ، ٢٩٠ - ٣٠٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1014143

٢. بكر، عبدالجواد السيد، جمعة، فتحية أحمد إسماعيل، و السعودي، رمضان محمد محمد. (٢٠١٩). تمويل التعليم الجامعي المصري من موارد بديلة. مجلة كلية التربية: جامعة كفر الشيخ - كلية التربية، مج١٩، ع٣ ، ٣٩٧ - ٤٢٣. http://search.mandumah.com/Record/1011557

٣. بلتاجي، مروة شبل. (٢٠١٥). تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة. جامعة القاهرة.

٤. جمعة، السيد علي السيد. (٢٠٢٠). التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات. مجلة كلية التربية: جامعة بورسعيد - كلية التربية، ع٣١ ، ٥٧ - ٩٥. http://search.mandumah.com/Record/1114527

٥. الدحام، محمد عبدالكريم. (٢٠١٩) مقترحات تمويل التعليم. كلية التربية. جامعة الملك سعود.

٦. الدهمش، خالد بن محمد. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية فى ضوء رؤية (٢٠٣٠) . آفاق جديدة في تعليم الكبار. ع. ٢٦، يونيو ٢٠١٩. ص ص. ٥١-٩٤

٧. الركبان، أحمد بن غرم الله. (٢٠١٩). بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية . مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر. مج. ٣٨، ع. ١٨٣، ج. ٢، يوليو ٢٠١٩. ص ص. ٣٥٧-٤١٥

٨. سعادة، جودت أحمد صالح، و الحضرمى، أحمد بن سعيد بن ناصر. (٢٠٢١). واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب، ع١٣٥ ، ٢٣ – ٤٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1155423

٩. سيف الدين، أشرف محمد محمد. (٢٠١٥). تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية: جامعة طنطا – كلية التربية، ع٥٧ ، ٥٨٧ – ٦٠٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/740617

١٠. صبيح، لينا. (٢٠٠٥). واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته. أعمال المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة: الجامعة الإسلامية بغزة – كلية التجارة، فلسطين. غزة: الجامعة الإسلامية بغزة. كلية التجارة، ١٥٤ – ٢٠١. http://search.mandumah.com/Record/691493

١١. العقيل، سيناء بنت عبد المحسن. (٢٠١٩). حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي : دروس مستفادة من التجربة الأوروبية. مجلة العلوم التربوية. مج. ٣١، ع. ٣، ٢٠١٩. ص ص. ٥٣٥-٥٦٠ .

١٢. الفراج، لولوة بنت صالح إبراهيم. (٢٠٢١). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول: جامعة شقراء أنموذجاً. شؤون اجتماعية: جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج٣٨، ع١٥٠ ، ١٢٩ – ١٥٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1150850

١٣. القرشي، هناء علي. (٢٠١٤). مصادر التمويل والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق التحديات والحلول المقترحة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد ٤١. كلية الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية.

١٤. الماجد، إيتسام بنت حمد بن عبد الله. (٢٠١٨). تصور مقترح بدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة . مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. مج. ٢٦، ع. ٦، نوفمبر ٢٠١٨. ص ص. ٣٠-٥٢

١٥. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (٢٠٢١). سياسات إصلاح منظومة التعليم وتمويله في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. الكويت.

١٦. مصطفى، أميمة حلمي. (٢٠٢١). رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع٢٢، ج٣ ، ٧١ http://search.mandumah.com/Record/1150884

١٧. المهدي، ياسر فتحي الهنداوي، لاشين، محمد عبدالحميد، صلاح الدين، نسرين صالح محمد، و عيسان، صالحة عبدالله يوسف. (٢٠٢٠). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث،مج٩،ع٢، ٦٥ – ٧٧. http://search.mandumah.com/Record/1063298

١٨. الحربي، أمل بنت عبدالرحمن. (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية. المجلد (٢). العدد (١). ص ص ٥٨: ٨٧.

المراجع الأجنبية:

1. BROWNE, R. A. a.(2017). CHALLENGES AND SOLUTION OF Higher Education in the Eastern Caribbean States. International Journal of Higher Education, 6 (1): 169: 179.
2. David, H. Frank, L. & Richard, M. (2003). The Skill Content of RecentTechnological Change: An Empirical Exploration. Quarterly Journal OF Economics, 118, (4), 1279: 1339.